الجمهورية التونسية
الدورة العادية الرابعة
مجلس نواب الشعب
2018

-2017

تقريــر لجنـة

الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية تعاون مبرمة بتاريخ 12 نوفمبر 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية في مجال النقل البحري

(عدد 2018/12)

- **تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس:**
- **تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة:**
- **الوثائق المرفقة لمشروع القانون:** وثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.
- **تاريخ بدأ الأشغال:** جلسة يوم 21 فيفري 2018
- **تاريخ انتهاء الأشغال:** جلسة يوم 28 مارس 2018

رئيس اللجنة: الزهير الرجبي

نائب رئيس اللجنة: إبراهيم بن سعيد **مقرر اللجنة: منير الحمدي**

مقررة مساعدة: محبوبة بن ضيف الله **مقرر مساعد: الناصر**

الشنوفي

أولا: تقديم مشروع القانون

في إطار تنمية العلاقات البحرية الثنائية مع البلدان العربية وقصد البحث عن أسواق جديدة للصادرات التونسية ودعم وتسهيل الاستثمارات المتبادلة ونقل البضائع بين تونس ومصر.

ورغبة من الجانب التونسي والجانب المصري في تنظيم العلاقات البحرية بين البلدين وتبادل التجارب والخبرات في مجال النقل البحري والموانئ ومواكبة للمستجدات التي شهدها قطاع النقل البحري والموانئ، تم إعداد مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية في مجال النقل البحري وتهدف هذه الاتفاقية خاصة إلى:

- تحقيق تنسيق أفضل للحركة البحرية التجارية بين البلدين،
- تفادي العوائق التي من شأنها أن تضر بتنمية النقل البحري بين البلدين،
- تنمية التعاون الفني والتدريب وتبادل المعلومات في مجال النقل البحري والموانئ،
- تنسيق مواقف البلدين في المنظمات والمحافل الدولية ذات العلاقة بالنقل البحري والموانئ،
- التنسيق والتعاون في مجال رقابة دولة الميناء وتطبيق المتطلبات الدولية.

كما نصّت المادة السادسة عشرة من هذه الاتفاقية على تشكيل لجنة فنية بحرية مشتركة تجتمع سنويا بالتناوب في كلا البلدين لوضع برنامج عمل بين السلطات البحرية لتطبيق إجراءات هذه الاتفاقية واقتراح المشاريع المشتركة وإيجاد الحلول في صورة حدوث أي خلاف حول تطبيق أحكام هذه الاتفاقية.

وتم إمضاء الاتفاقية يوم 12 نوفمبر 2017 بالقاهرة بمناسبة انعقاد الدورة 16 للجنة العليا المشتركة التونسية المصرية. مع الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية تلغي وتعوض الاتفاقية الممضاة بتونس في 8 ديسمبر 1989 والمصادق عليها بالقانون عدد 32 لسنة 1990 المؤرخ في 02 أفريل 1990. وقد تم تحيين هذه الاتفاقية للأخذ بالاعتبار مستلزمات النقل البحري الحديث ومتطلبات التعاون والتنسيق في مجال سلامة وأمن السفن والمرافق المينائية والملاحة البحرية وحماية المحيط البحري من التلوّث.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت اللجنة جلسة يوم 21 فيفري 2018 لدراسة مشروع القانون الأساسي المحال عليها في فصله الوحيد ووثيقة شرح الأسباب المتعلقة به ونص الاتفاقية. ثم استمعت في جلستها ليوم 28 مارس 2018 إلى السيد وزير النقل لمزيد الدرس.

وتطرق السادة النواب خلال نقاشاتهم إلى أهمية هذه الاتفاقية ودورها في مزيد تدعيم العلاقات مع الدول الافريقية وتنشيط الحركة الاقتصادية وتساءلوا عن استراتيجية الإدارة لتطوير مجال النقل البحري بالاعتماد على هذه الاتفاقيات ذات البعد الإقليمي والدولي. واستوضحوا حول فلسفة الحكومة لتعديل الاتفاقيات القديمة أو إمضاء اتفاقيات جديدة وعن النتائج المرتقبة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

بيّن السيد الوزير أن وزارة النقل أبرمت 27 اتفاقية تعاون ثنائي بين مختلف الدول الشقيقة والصديقة من بينها 11 دولة عربية و6 دول إفريقية و7 دول أوروبية.

وأفاد بخصوص مشروع القانون أن الاتفاقية المعروضة هي اتفاقية إطارية ولا تتضمن خصوصيات معينة وهي تندرج في إطار رؤية استراتيجية لتطوير القطاع البحري والموانئ وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولة التونسية والجمهورية المصرية وخلق مجال لاستغلال الإمكانيات لدى جمهورية مصر في مجال تحسين الخدمات وتبادل الخبرات بين البلدين.

وجدّد تأكيده على أهمية هذه الاتفاقيات في تطوير الحركة البحرية التجارية وتنمية النقل البحري وتفعيل التعاون والتدريب وتبادل المعلومات في مجال النقل البحري من خلال عمل كلا الطرفين على الحد من المعوقات التي تحول دون تطوير وتسهيل حركة مرور السفن التجارية وتعزيزها وتنميتها بين البلدين بغرض نقل البضائع والأشخاص.

كما أوضح السيد الوزير أن هذه الاتفاقية ستفتح المجال أمام الاستثمار والسياحة والاستشفاء الصحي وهي متناغمة مع البعد الاستثماري الخارجي للعمل الحكومي والحرص على تحيين وإضافة مجالات أخرى لم تشملها الاتفاقيات السابقة بهدف تنشيط العلاقات الاقتصادية مع بعض البلدان الإفريقية.

ثالثا: قرار اللجنة

قرّرت اللجنة الموافقة بالإجماع على مشروع القانون الأساسي المعروض.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
الزهير الرجبي	**منير الحمدي**

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية تعاون مبرمة بتاريخ 12 نوفمبر 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية في مجال النقل البحري

فصل وحيد:

تمت الموافقة على اتفاقية التعاون الملحقة بهذا القانون الأساسي والمبرمة بالقاهرة بتاريخ 12 نوفمبر 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية في مجال النقل البحري.